مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في العلوم القانونية والاقتصادية والإنسانية
Ru'aa Fikriyya is an international scientific journal specializing in legal, economic, and humanities sciences

تحولات التعليم بالمغرب في ظل الرقمنة وتحديات التعليم عن بعد

اسيا ايت علي،
أستاذة محاضرة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والإجتماعية .عين الشق
جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء

ملخص:

يشهد العالم تحولات علمية وتكنولوجية متسارعة، خاصة مع التطور اللافت في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبروز الذكاء الاصطناعي، مما أدى إلى تعاظم دور الرقمنة في مختلف المجالات، وعلى رأسها مجال التعليم. وقد أسهم هذا التحول في تغيير أساليب التعليم والتعلم وتنمية المهارات، من خلال اعتماد مقاربات رقمية مبتكرة. وأمام هذه التحولات، أصبح التعليم مطالبا بالاستثمار في الرأسمال البشري، ومواكبة المستجدات التكنولوجية عبر إعادة النظر في فلسفته وتحديث مكوناته ومدخلاته ومخرجاته. وتهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز أهمية التعليم الرقمي في تجويد العملية التعليمية، مع الوقوف عند أبرز الإنجازات المحققة في هذا المجال، والتحديات التي تواجهه، ودور الإطار القانوني في تنظيمه وتأطيره.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، التعليم الرقمي، التعليم عن بعد، تجويد التعليم، القانون المغربي.

Abstract:

The world is experiencing rapid scientific and technological transformations, particularly with the remarkable advancement of information and communication technologies and the emergence of artificial intelligence, which has strengthened the role of digitalization across various fields, most notably education. This transformation has contributed to reshaping teaching and learning methods and to developing skills through the adoption of innovative digital approaches. In light of these changes, education is increasingly required to invest in human capital and to keep pace with technological developments by rethinking its philosophy and modernizing its components, inputs, and outputs. This research paper aims to highlight the importance of digital education in enhancing the quality of the educational process, while examining the most significant achievements in this field, the challenges it faces, and the role of the legal framework in regulating and structuring digital education.

Keywords: Digitalization, Digital Education, Distance Education, Quality of Education, Moroccan Law.

مقدمة:

أفرزت التحولات التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم المعاصر، ولاسيما في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال، واقعا جديدا أعاد تشكيل مختلف البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وكان من الطبيعي أن تمتد آثار هذه التحولات إلى الحقل التربوي والتعليمي. فلم يعد التعليم، في ظل الثورة الرقمية، نشاطا تقليديا محصورا داخل جدران المؤسسات التعليمية أو مرتبطا بزمن دراسي محدد، بل أضحى مجالا مفتوحا على فضاءات رقمية متعددة، تتقاطع فيها الأبعاد التقنية والبيداغوجية والقانونية.

وفي هذا السياق، برز التعليم عن بعد[1] كأحد أبرز تجليات الرقمنة التعليمية، سواء باعتباره نمطا تكميليا للتعليم الحضوري أو بديلا عنه في بعض الظروف الاستثنائية. وقد فرض هذا النمط نفسه بقوة في التجربة المغربية، خاصة خلال جائحة كوفيد-19، حيث اضطرت الدولة في إطار التدابير الاحترازية، إلى تعليق الدراسة الحضورية وتعويضها بالتعلم عن بعد، ضمانا لاستمرارية المرفق العمومي للتعليم.

غير أن هذا التحول السريع، الذي تم في سياق استثنائي ودون إعداد تشريعي وبيداغوجي مسبق، كشف عن اختلالات عميقة داخل المنظومة التعليمية، وأعاد إلى الواجهة نقاشا مركزيا حول مدى جاهزية المدرسة والجامعة المغربيتين للإنخراط الفعلي في مجتمع المعرفة، وحول حدود ونجاعة السياسات العمومية المعتمدة في مجال الرقمنة التعليمية.

ومن زاوية قانونية، يكتسي موضوع التعليم عن بعد أهمية خاصة، بالنظر إلى ارتباطه الوثيق بالحق في التعليم باعتباره حقا دستوريا، نص عليه الفصل 31 من دستور المملكة، وألزم الدولة بتعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير استفادة المواطنات والمواطنين من تعليم عصري، ميسر، وذي جودة. وهو ما يطرح تساؤلات جوهرية حول مدى انسجام التعليم

---

[1] . يعرف B.Holmberg التعليم عن بعد على أنه: "ذلك النوع من التعليم الذي يشمل كل أساليب التدريس المختلفة كلها، في كل المراحل التعليمية. التي لا تتقيد بالإشراف المباشر والمستمر من قبل معلمين يحضرون مع طلابهم داخل قاعات التدريس التقليدية، ولكن هذه العملية تخضع لتخطيط وتنظيم وتوجيه من قبل المؤسسة التعليمية وأعضاء هيئة التدريس المشرف".

.2: p, 2005, Routlege, London, Second edition,BORJE Holmberg ; THEORY AND PRACTICE OF DISTANCE EDUCATION

.كما عرفت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التعليم عن بعد بأنه: "منظومة تعليمية متكاملة تتيح للمتعلمين بمختلف أعمارهم ومؤهلاتهم وأماكن إقامتهم فرصا متساوية لاكتساب المعلومات والمعارف والمهارات المختلفة، وذلك وفقا لمفهوم التعلم الذاتي دون الاعتماد المباشر على المعلم، من خلال مجموعة من البرامج التعليمية الإلكترونية المتنوعة والتي لا يشترط فيها الحضور المكاني للمتعلم أو المعلم".

. محمد مصطفى عبد السميع، الخطة العربية للتعليم عن بعد، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الخطة العربية للتعليم عن بعد، تونس، 2016، ص: 12.

عن بُعد، كما تم تنزيله في الواقع المغربي، مع هذه الالتزامات الدستورية، وحول ما إذا كانت الرقمنة قد شكلت رافعة لتحقيق الإنصاف التربوي أم ساهمت، بشكل غير مباشر، في تعميق الفوارق الاجتماعية والمجالية.

كما تثير الرقمنة التعليمية إشكالات قانونية وبيداغوجية مركبة، تتعلق بحماية المتعلم باعتباره الطرف الأضعف في العلاقة التعليمية، وبمسؤولية الدولة عن ضمان شروط الولوج الفعلي والمتكافئ إلى التعلم الرقمي، فضلًا عن قضايا الأمن القانوني، وحماية المعطيات الشخصية، والملكية الفكرية للمحتوى التعليمي الرقمي.

وانطلاقا من هذه الإشكالات، تندرج هذه الورقة البحثية في إطار تحليل تحولات التعليم بالمغرب في ظل الرقمنة، مع التركيز على تجربة التعليم عن بُعد، وذلك من خلال مقاربة مزدوجة، تجمع بين البعد البيداغوجي والبعد القانوني، سعيا إلى إبراز مكامن القوة والقصور، واستشراف السبل الكفيلة بتأطير هذا التحول الرقمي بما يضمن احترام الحق في التعليم وتحقيق الإنصاف التربوي.

المحور الأول: تحولات التعليم بالمغرب في ظل الرقمنة (السياق التاريخي والمؤسساتي والبيداغوجي)

يهدف هذا المحور إلى تحليل التحولات العميقة التي عرفتها المنظومة التعليمية بالمغرب في ظل تسارع وتيرة الرقمنة، من خلال تتبع جذورها التاريخية، واستجلاء أبعادها المؤسساتية والبيداغوجية، ورصد آثارها على أدوار الفاعلين التربويين ووظائف المؤسسة التعليمية. كما يسعى إلى إبراز حدود هذا التحول وإمكاناته، في سياق وطني يتسم بتفاوتات مجالية واجتماعية وثقافية، تجعل من الرقمنة التعليمية رهانًا مركبًا يتجاوز البعد التقني ليشمل أبعادًا تربوية وتنموية أوسع.

أولا: السياق التاريخي والمؤسساتي لتحول التعليم في ظل الرقمنة

يشكل التحول الرقمي أحد أبرز التحولات البنيوية التي عرفتها المجتمعات المعاصرة، إذ لم يعد مجرد تطور تقني محدود الأثر، بل أصبح إطارا مرجعيا يعاد من خلاله تنظيم أنماط العيش، وأساليب الإنتاج، وطرق تداول المعرفة. وفي هذا السياق، يحتل التعليم موقعا مركزيا داخل هذا التحول، باعتباره المجال الذي تتقاطع فيه رهانات التنمية البشرية وبناء الرأسمال المعرفي وتحقيق العدالة الاجتماعية.

لقد أدى التطور المتسارع لتكنولوجيات المعلومات والاتصال إلى إعادة تشكيل الوظائف التقليدية للمؤسسة التعليمية، حيث لم تعد المدرسة أو الجامعة الفضاء الوحيد لإنتاج المعرفة وتداولها، بل أصبحت جزءا من منظومة رقمية واسعة تتداخل فيها المنصات التعليمية، والموارد المفتوحة، ووسائط التعلم الذاتي. وهو ما أفرز تحولات عميقة في مفهوم التعلم ذاته، الذي لم يعد مرتبطا بالحضور المكاني أو الزمني، بل أضحى عملية مستمرة ومفتوحة.

ويعد التعليم عن بعد أحد أبرز تجليات هذا التحول الرقمي، غير أن مقاربته تقتضي استحضار أبعاده التاريخية لفهم مساره التطوري. فقد ظهر هذا النمط من التعليم في سبعينيات القرن الماضي استجابة لحاجات اجتماعية واقتصادية، تمثلت أساسا في توسيع قاعدة الولوج إلى التعليم العالي، وتمكين فئات اجتماعية غير قادرة على الالتحاق المنتظم بالمؤسسات التعليمية من متابعة دراستها. وقد اعتمد في مراحله الأولى على المراسلة البريدية، ثم تطور تدريجيا مع إدماج الوسائط السمعية البصرية، قبل أن يعرف طفرة نوعية مع بروز شبكة الأنترنت[1].

ومع الإنتقال إلى التعليم الإلكتروني المعتمد على الويب، تحققت قفزة نوعية في إمكانات التفاعل البيداغوجي، حيث أصبح بالإمكان توفير محتويات تعليمية متعددة الوسائط، وإرساء أشكال جديدة من التواصل بين المتعلمين والأساتذة، سواء بشكل متزامن أو غير متزامن. غير أن هذا التطور التقني لم يكن دائمًا مصحوبا بتطور مواز في التصورات البيداغوجية، ما جعل العديد من التجارب تقتصر على نقل النموذج الحضوري إلى وسيط رقمي دون إعادة تفكير جذري في فلسفة التعليم.

وفي السياق المغربي، ارتبطت الرقمنة التعليمية منذ بداياتها بإرادة سياسية لتحديث المنظومة التربوية وربطها بتحولات المجتمع والاقتصاد[2]. وقد تجسد ذلك في عدد من الوثائق المرجعية الكبرى، التي أكدت على ضرورة إدماج

---

[1] . سعيد الشرقاوي، التعليم عن بعد في التجربة المغربية في ظل اللامساواة الرقمية، مقال منشور بمجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية، العدد السادس، أبريل 2020، المركو الديموقراطي العربي، ألمانيا. برلين، ص: 29 و30.

2 . رغم أن المغرب انخرط في مسارات استخدام التكنولوجيات الرقمية في مجال التعليم منذ عقود، ورغم ما تبذله السلطات العمومية من جهود لتسريع إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المنظومة التعليمية منذ صدور الميثاق الوطني، أي منذ ما يقرب من أربع وعشرين سنة، إلا أن آثار هذا التوجه تبقى محدودة، والإنجازات الفعلية جد متواضعة. وفيما يلي بعض المحطات الرئيسية في هذا المسار:

. سنة 1999 :إطلاق مشروع "جيني للتعليم الإلكتروني" بالشراكة مع شركة مايكروسوفت والبنك الدولي واليونسكو، والذي يهدف إلى تطوير محتوى تعليمي رقمي وتوفيره للمؤسسات التعليمية.

. سنة 2005: إنشاء وكالة التنمية الرقمية كهيئة عمومية مستقلة تتولى تنفيذ وتنسيق ومراقبة وتقييم السياسة الوطنية للتنمية الرقمية.

. سنة 2007: إطلاق مشروع "ماروك نومبريك 2013" كخطة استراتيجية لتحقيق التحول الرقمي في البلاد وتعزيز الاقتصاد الرقمي والحكومة الإلكترونية والتعليم الرقمي.

. سنة 2009: إطلاق مشروع "جيني 2" كنسخة للمشروع الأول، والذي يركز على تطوير محتوى تعليمي رقمي متعدد اللغات ومتوافق مع المناهج الوطنية والمعايير الدولية.

. سنة 2013: إطلاق مشروع "تعليم عن بعد للتعليم الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي"، والذي يهدف إلى توفير دروس مسجلة ومباشرة عبر الإنترنت والتلفزيون للتلاميذ الذين يواجهون صعوبات في الالتحاق بالمؤسسات التعليمية.

. سنة 2015: إطلاق مشروع "تعليم عن بعد للتعليم الابتدائي"، والذي يهدف إلى توفير دروس مسجلة ومباشرة عبر الإنترنت والتلفزيون للتلاميذ الذين يعيشون في المناطق النائية أو القروية.

. سنة 2016: إطلاق مشروع "تعليم عن بعد للتعليم العالي"، والذي يهدف إلى توفير دروس مسجلة ومباشرة عبر الإنترنت والتلفزيون للطلبة الذين يرغبون في متابعة دراستهم الجامعية دون الحاجة إلى التنقل إلى الحرم الجامعي.

. سنة 2018: إطلاق مشروع "تعليم عن بعد للتعليم المهني"، والذي يهدف إلى توفير دروس مسجلة ومباشرة عبر الإنترنت والتلفزيون للمتدربين الذين يرغبون في اكتساب مهارات مهنية معتمدة.

التكنولوجيا في التعليم باعتبارها رافعة لتحسين الجودة وتحقيق الإنصاف[1]. غير أن هذه الإرادة ظلت، في كثير من الأحيان، حبيسة التخطيط الإستراتيجي، دون أن تجد طريقها إلى التنزيل العملي الفعال داخل الفصول الدراسية.

لقد شكلت جائحة كوفيد-19 لحظة كاشفة لمحدودية هذا المسار، حيث اضطرت الدولة إلى اعتماد التعليم عن بعد بشكل فجائي لتعويض التعليم الحضوري[2]. وقد أبرزت هذه التجربة الطارئة مجموعة من الاختلالات البنيوية، في مقدمتها ضعف البنيات التحتية الرقمية، وغياب تجهيزات ملائمة لدى عدد كبير من المتعلمين، فضلا عن محدودية الكفايات الرقمية لدى الفاعلين التربويين.

كما أبانت التجربة عن تفاوتات مجالية واجتماعية حادة، حيث تركزت فرص الإستفادة من التعليم الرقمي في الوسط الحضري وبين الفئات الميسورة، في حين واجه المتعلمون في الوسط القروي والمناطق الهامشية صعوبات مضاعفة، مرتبطة بضعف الربط بالأنترنت وغياب فضاءات ملائمة للتعلم. وهو ما يجعل من الرقمنة التعليمية عاملا كاشفا – بل أحيانا معززا – للفوارق القائمة بدل أن تكون أداة لتقليصها.

ثانيا: التحولات البيداغوجية والإجتماعية المصاحبة للرقمنة التعليمية

وعلى المستوى البيداغوجي، كشفت تجربة التعليم عن بعد عن محدودية المقاربات المعتمدة، حيث غلب الطابع التلقيني على المحتوى الرقمي، وضعفت آليات التفاعل والتقويم التكويني. كما أن غياب تكوين منهجي في البيداغوجيات

. سنة 2020: إطلاق مبادرة "التعليم عن بعد" لمواجهة جائحة كورونا، والتي تهدف إلى توفير دروس مسجلة ومباشرة عبر الإنترنت والتلفزيون والإذاعة لجميع التلاميذ والطلبة في جميع المستويات والأسلاك.

. سنة 2021: إطلاق مشروع "تعليم عن بعد للتعليم الأولي"، والذي يهدف إلى توفير دروس مسجلة ومباشرة عبر الإنترنت والتلفزيون للتلاميذ الذين يتلقون تعليمهم في الفضاءات الافتراضية.

. سنة 2023: إطلاق مشروع "الفصول الرقمية"، الذي يأتي ضمن التوجهات الكبرى لخارطة الطريق 2022–2026، في إطار تنفيذ مشروع تعميم نماذج الفصول الدراسية الرقمية داخل المؤسسات التعليمية، من أجل دعم وتجويد تعليم المواد العلمية بسلك التعليم الثانوي التأهيلي، من خلال تعزيز الكفايات وتطوير الاستعمالات البيداغوجية. خصصت المرحلة الأولى لأجل توفير منصات بيداغوجية رقمية للمستوى الجذع المشترك، بهدف تطوير مضامين رقمية مصادق عليها، يتم تقاسمها على منصة داعمة لنمط التعليم الحضوري الخاص بمقررات المواد العلمية. للتعمق أُنظر: أسماء البقالي العيساوي، التعلم في زمن الرقمنة: الإنجازات والتحديات والتطلعات في التجربة المغربية، مقال منشور بمجلة المعرفة، العدد الرابع عشر، مارس 2024، ص: 688 و 689.

[1]. ونذكر من ضمن هذه الوثائق:

. المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء: رؤية استراتيجية للإصلاح 2015 . 2030، سنة 2015، الصفحات: 59.58.57.

. القانون . الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 6805، بتاريخ 19 غشت 2019، لا سيما المادة 33.

2 . تفيد المذكرة الوزارية رقم 39 الصادرة بتاريخ 28 غشت 2020 - ولا سيما الملحق رقم 1 - بمثابة إطار وطني مرجعي، اعتماد ثلاثة أنماط تربوية تنطلق من فرضيات مختلفة، يمثل أولها في تحسين الحالة الوبائية، والعودة إلى الوضعية الصحية شبه الطبيعية، وفي هذه الحالة يتم اعتماد نمط التعليم الحضوري، وثانيها في وضعية وبائية تستلزم تطبيق التباعد الجسدي بالفصول الدراسية، وفي هذه الحالة يتم اعتماد نمط التعليم بالتناوب الذي يزاوج بين التعليم الحضوري والتعليم الذاتي، وأما النمط الثالث فمرتبط باستفحال الحالة الوبائية، مما يستوجب تعليق الدراسة الحضورية، فيتم اعتماد النمط التربوي القائم على التعليم عن بعد.

الرقمية جعل العديد من الأساتذة يلجؤون إلى حلول فردية، من قبيل استعمال منصات التواصل الاجتماعي، التي تفتقر في الغالب إلى المعايير البيداغوجية والتنظيمية اللازمة لإنتاج تعلم ذي جودة[1].

ويضاف إلى ذلك أن التحول الرقمي أعاد تشكيل أدوار الفاعلين التربويين، حيث أصبح المتعلم مطالبا بدرجة أعلى من الاستقلالية والمسؤولية في بناء تعلمه، في حين تحول دور الأستاذ من ناقل للمعرفة إلى ميسر وموجه. غير أن هذا التحول ظل يصطدم بثقافة مدرسية تقليدية، وبنقص في التكوين المستمر، ما أثر سلبا على فعالية التعليم عن بعد.

ومن جهة أخرى، يثير التحول الرقمي للتعليم إشكالية الزمن التعليمي، حيث أعادت الرقمنة توزيع الزمن بين المؤسسة التعليمية والفضاء الأسري، وخلقت تداخلًا بين الزمن التربوي والزمن الخاص. وقد ترتب عن ذلك ضغط إضافي على المتعلمين والأسر، خاصة في ظل غياب إطار تنظيمي واضح يحدد حدود الالتزامات الزمنية للتعلم عن بعد.

وفي سياق استشراف آفاق التطوير، يبرز الذكاء الاصطناعي كأحد المداخل الواعدة لتجاوز بعض اختلالات التعليم الرقمي، من خلال إتاحة التعلم التكيفي، وتحليل بيانات التعلم لتحسين الممارسات البيداغوجية، وتطوير أدوات تقييم أكثر دقة. غير أن إدماج الذكاء الاصطناعي في التعليم لا ينبغي اختزاله في بعده التقني، بل يقتضي إعادة نظر شاملة في فلسفة التعليم وأهدافه، وفي طبيعة العلاقة بين المتعلم والمعرفة، وبين الأستاذ والتكنولوجيا.

إن التحول الرقمي في التعليم يفرض كذلك إعادة التفكير في المناهج والبرامج الدراسية، التي لا يمكن أن تظل مبنية على منطق التراكم المعرفي الخطي، بل ينبغي أن تنتقل إلى منطق الكفايات، وتنمية التفكير النقدي، والقدرة على التعلم الذاتي. فالمتعلم في العصر الرقمي لم يعد في حاجة فقط إلى اكتساب معارف جاهزة، بل إلى امتلاك أدوات تحليل المعلومة، والتمييز بين المصادر، والتعامل الواعي مع فيض المعطيات الرقمية.

كما أن الرقمنة التعليمية تطرح بقوة إشكالية تكوين الموارد البشرية، سواء تعلق الأمر بالأساتذة أو بالأطر الإدارية والتقنية. فنجاح أي تحول رقمي رهين بمدى جاهزية الفاعلين التربويين للإنخراط فيه. غير أن التجربة المغربية أبانت عن ضعف التكوين الأساس والمستمر في مجال البيداغوجيات الرقمية، حيث ظل التكوين في الغالب ظرفيًا ومرتبطًا بسياقات استعجالية، دون إدماجه في مسار مهني منظم.

وترتب عن هذا الوضع بروز فجوة رقمية داخل هيئة التدريس نفسها، بين أساتذة استطاعوا تطوير كفاياتهم الرقمية بشكل ذاتي، وآخرين وجدوا أنفسهم في وضعية ارتباك مهني أمام متطلبات التعليم عن بُعد. وهو ما يؤثر سلبًا على

[1].يعتمد أغلب الأطر التربوية في إنتاج المضامين الرقمية على التعلم الذاتي الشخصي من خلال الفيديوهات المنشورة على شبكة الأنترنيت، وخاصة اليوتيوب.

تكافؤ الفرص بين المتعلمين، ويجعل جودة التعلم رهينة بالمجهود الفردي للأستاذ بدل أن تكون نتاج سياسة عمومية مندمجة.

ومن جهة أخرى، يفرض التحول الرقمي إعادة النظر في دور المؤسسة التعليمية ذاتها. فالمدرسة والجامعة لم تعودا مجرد فضاءات لنقل المعرفة، بل أصبحتا مطالبتين بلعب دور الوسيط والمنسق داخل منظومة تعلم مفتوحة. وهذا يقتضي توفر بنية تنظيمية مرنة، قادرة على التكيف مع التحولات السريعة، وعلى تدبير التداخل بين التعليم الحضوري والتعليم عن بُعد والتعليم المدمج.

كما أن الرقمنة تطرح سؤال الحكامة التربوية، إذ يتطلب التعليم الرقمي تنسيقًا محكمًا بين مختلف المتدخلين: الوزارة الوصية، والمؤسسات التعليمية، والأساتذة، والمتعلمين، والأسر، ومزودي الخدمات الرقمية. غير أن غياب رؤية موحدة للحكامة الرقمية في التعليم أدى إلى تشتت المبادرات، وتعدد المنصات، وغياب التكامل بينها.

ولا يمكن إغفال البعد الثقافي والاجتماعي للتحول الرقمي في التعليم، حيث يظل تمثل المجتمع المغربي للتعليم مرتبطا بقوة بالحضور المادي للأستاذ وبالفضاء المدرسي التقليدي. وقد شكل الإنتقال المفاجئ إلى التعليم عن بعد صدمة ثقافية لكثير من الأسر والمتعلمين، الذين وجدوا أنفسهم أمام نمط تعليمي جديد يفتقر إلى التأطير الاجتماعي والنفسي الكافي.

كما أفرز التعليم الرقمي تحولات في علاقة المتعلم بالمعرفة، حيث أصبح الوصول إلى المعلومة أكثر سهولة، لكن ذلك لم يكن دائما مقرونا بتطور في القدرة على استيعابها ونقدها. وهو ما يطرح تحدي توجيه المتعلمين نحو الاستعمال الرشيد للتكنولوجيا، وتحصينهم ضد مخاطر الإستهلاك السلبي للمحتوى الرقمي.

ويضاف إلى ذلك، أن التحول الرقمي في التعليم يثير مسألة اللغة والهوية، خاصة في ظل هيمنة المحتوى الرقمي الأجنبي، وضعف الإنتاج المحلي للمضامين التعليمية الرقمية باللغة العربية. وهو ما يجعل من الرقمنة تحديا ثقافيا بقدر ما هي تحدٍ تقني، ويستدعي سياسة لغوية وثقافية داعمة لإنتاج المعرفة الرقمية الوطنية.

هذا ويمكن القول، أن تحولات التعليم بالمغرب في ظل الرقمنة لم تبلغ بعد مرحلة النضج البنيوي، إذ ما تزال تتسم بطابع تجريبي ومتقطع، تحكمه منطق الاستجابة الظرفية أكثر مما تؤطره رؤية استراتيجية شاملة. غير أن هذه التحولات، رغم ما أفرزته من اختلالات، تتيح في المقابل فرصا حقيقية لإعادة بناء المنظومة التعليمية على أسس جديدة، قوامها الإنصاف، والجودة، والابتكار.

ويظل الرهان الأساسي هو الإنتقال من رقمنة التعليم إلى تعليم الرقمنة، أي من مجرد استعمال الوسائط الرقمية إلى بناء ثقافة رقمية تربوية متكاملة، تجعل من المتعلم فاعلًا في إنتاج المعرفة، ومن التكنولوجيا أداة للتحرر المعرفي لا وسيلة لإعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية.

هذا وقد بدأ المغرب بالفعل في الاستثمار في هذا المجال عبر إحداث مؤسسات جامعية متخصصة في الذكاء الاصطناعي وعلوم المعطيات[1]، غير أن نجاح هذا التوجه يظل مشروطًا بمدى إدماجه في سياسة تعليمية شاملة، تضمن العدالة المجالية والإجتماعية، وتربط التحول الرقمي بأهداف التنمية المستدامة.

غير أن إدماج هذه التقنيات المتقدمة في التعليم يظل مشروطًا بتوفر رؤية شمولية، تدمج البعد التقني بالبعد البيداغوجي والبعد القيمي، بما يضمن أن يكون التحول الرقمي رافعة لتحقيق جودة التعليم والإنصاف التربوي، لا مجرد استجابة ظرفية لإكراهات طارئة.

المحور الثاني: تحديات التعليم عن بعد بالمغرب في ضوء التحول الرقمي – مقاربة دستورية وقانونية

يهدف هذا المحور إلى تفكيك الإشكالات الدستورية والقانونية التي أفرزها اعتماد التعليم عن بعد في التجربة المغربية، من خلال مساءلة مدى انسجام هذا النمط التعليمي مع الحق في التعليم باعتباره حقا دستوريا واجتماعيا، وتحليل حدود الإطار التشريعي والتنظيمي المؤطر له. كما يسعى إلى إبراز موقع المتعلم داخل هذا التحول الرقمي، باعتباره الطرف الأضعف في علاقة تعليمية أعادت الرقمنة تشكيل توازناتها، وطرحت تحديات جديدة على مستوى المسؤولية القانونية، والأمن القانوني، وحماية الحقوق الأساسية.

أولا: التعليم عن بعد بين المقتضيات الدستورية وإكراهات الو اقع الرقمي

يعد الحق في التعليم من الحقوق الاجتماعية ذات المكانة المركزية داخل المنظومة الدستورية المغربية، حيث نص الفصل 31 من الدستور على التزام الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية بتعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير استفادة المواطنات والمواطنين من تعليم عصري، ميسر[2]، وذي جودة. ويفهم من هذا المقتضى أن الدستور لم يكتف بإقرار الحق في التعليم بوصفه حقا نظريا، بل حمل الدولة التزاما إيجابيا يتمثل في ضمان شروط ممارسته الفعلية.

---

[1] - لقد شرع المغرب عمليًا في مسار التحول الذي يعرفه العالم على مستوى الذكاء الاصطناعي، وذلك من خلال إنشاء مؤسسات تعليمية في سلك التعليم العالي تُعنى بالأبحاث الخاصة بالذكاء الاصطناعي، حيث تمت المصادقة بتاريخ 8 فبراير 2024 من طرف الحكومة المغربية على إحداث المدرسة الوطنية العليا للذكاء الاصطناعي وعلوم المعطيات بتارودانت (التابعة لجامعة ابن زهر بأكادير)، والمدرسة الوطنية للذكاء الاصطناعي والرقمنة ببركان (التابعة لجامعة محمد الأول بوجدة).

2. " ينص الفصل 31 من الدستور المغربي بصريح العبارة على أنه: "تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من الحق في:

غير أن اعتماد التعليم عن بعد في التجربة المغربية، خاصة في سياق الجائحة، كشف عن وجود فجوة واضحة بين هذا الالتزام الدستوري وبين واقع التنزيل. فقد أبانت الممارسة على أن الولوج إلى التعليم الرقمي ظل مشروطا بعوامل تقنية واقتصادية واجتماعية، من قبيل التوفر على أجهزة رقمية، وربط مستقر بالأنترنت، وفضاءات ملائمة للتعلم، وهي شروط لم تكن متاحة لجميع المتعلمين بنفس الدرجة.

وقد أدى هذا الوضع إلى بروز شكل جديد من أشكال اللامساواة التعليمية، يمكن توصيفه بـ«**اللامساواة الرقمية**»، حيث وجد المتعلمون المنتمون إلى الفئات الهشة أو القاطنون بالمجال القروي أنفسهم في وضعية إقصاء فعلي من التعليم، رغم بقاء الحق في التعليم قائما من الناحية الشكلية. وهو ما يطرح إشكالا دستوريا جوهريا مفاده أن الحق في التعليم لا يمكن اختزاله في مجرد توفير محتوى رقمي، بل يقتضي ضمان شروط الولوج الفعلي والمتكافئ إليه.

ومن زاوية قانونية، يثير هذا الوضع تساؤلا حول طبيعة الإلتزام الملقى على عاتق الدولة في مجال التعليم عن بعد: هل هو التزام ببذل عناية أم التزام بتحقيق نتيجة؟ فبينما كان التعليم الحضوري يرتب على الدولة التزاما واضحا بتوفير البنية المدرسية والأطر التربوية، فإن التعليم عن بعد نقل جزءا كبيرا من هذا العبء إلى الأسرة والمتعلم، دون سند قانوني صريح، ودون آليات تعويض أو دعم ممنهجة.

كما أن التعليم عن بعد أعاد طرح مسألة العدالة المجالية في بعدها الدستوري، إذ كشفت التجربة عن تفاوتات صارخة بين الجهات، وهو ما يتعارض مع مبدأ الإنصاف الذي يشكل أحد المرتكزات الأساسية للسياسات العمومية في المجال التعليمي. ومن ثم، فإن تقييم التعليم عن بعد من منظور دستوري يظل رهينا بمدى قدرته على تقليص الفوارق، لا تكريسها.

ثانيا: حدود التأطير التشريعي للتعليم عن بعد وإشكالية حماية المتعلم والأمن القانوني

يشهد التعليم عن بعد بالمغرب نموا متزايدا نتيجة التحولات التكنولوجية المتسارعة والتحديات الطارئة على المنظومة التعليمية، خاصة في ظل جائحة كوفيد-19 التي أظهرت حدود التعليم التقليدي واعتماد المؤسسات على الحلول الرقمية لتأمين الاستمرارية التعليمية. ورغم هذه الأهمية المتنامية، إلا أن التأطير القانوني لهذا النمط التعليمي لا يزال

العلاج والعناية الصحية؛

الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتضامن التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة؛

الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة؛".

محدودا، ويعاني من قصور بنيوي يؤثر على حماية حقوق المتعلمين وضمان الأمن القانوني، الأمر الذي يستدعي وقوف الباحثين والقانونيين عنده لتحليل أبعاده القانونية والاجتماعية.

1. الإطار التشريعي الحالي وحدوده

اتجه المغرب إلى اعتماد التعليم عن بعد كآلية لضمان استمرارية التعلم، حيث أكدت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي إعدادها لأنشطة للمراجعة والتعلم عن بُعد، لا سيما عبر البث التلفزي، خلال الفترة السابقة لانطلاق الموسم الدراسي 2021/2020. وقد شكل ذلك منعطفا في السياسة التعليمية الوطنية، توج بصدور المرسوم رقم 2.20.474 المتعلق بالتعليم عن بعد، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 7019 بتاريخ 6 شتنبر 2021، والذي اعتبر التعليم عن بعد مكملا للتعليم الحضوري، وشكلا من أشكال التدريس والتكوين الذي تقدمه مؤسسات التربية والتعليم والتكوين، بصفة مؤقتة أو دائمة، باستخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة، بما يضمن استمرارية الخدمات التعليمية والتكوينية.

وقد جاء هذا المرسوم، رغم أهميته في سد جزء من الفراغ التشريعي، لوضع إطار قانوني يحدد شروط وكيفيات تقديم التعليم عن بعد لفائدة المتعلمين بمؤسسات التربية والتعليم والتكوين المدرسي والمهني والجامعي، بالقطاعين العام والخاص، مع مراعاة المتعلمين في وضعية إعاقة. كما حدد الجهات المعنية بتقديمه، وضوابطه، ووسائل تنفيذه، وآليات إعداد الموارد الرقمية السمعية والبصرية الخاصة به، مؤكدا خضوع التعليم عن بُعد للمقتضيات التشريعية والتنظيمية نفسها المعمول بها في التعليم الحضوري، لا سيما فيما يتعلق بتنظيم السنة الدراسية والتكوينية والجامعية.

ورغم هذا التطور التشريعي، يظل الإطار القانوني المنظم للتعليم عن بعد غير مكتمل، إذ إن القانون-الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، ورغم تنصيصه على مبادئ أساسية كضمان الحق في التعليم، والإنصاف، والجودة، وتكافؤ الفرص[1]، لم يتضمن أحكامًا تنظيمية دقيقة خاصة بالتعليم عن بعد، ولم يحدد المعايير القانونية لاعتماد هذا النمط التعليمي أو الضمانات الكفيلة بحماية حقوق المتعلمين في البيئة الرقمية.

ونتيجة لهذا القصور، تعتمد المؤسسات التعليمية في تدبير التعليم الرقمي على مذكرات تنظيمية وقرارات إدارية ظرفية، وهي آليات تفتقر إلى الاستقرار والقوة الإلزامية اللازمة، ولا تحقق متطلبات الأمن القانوني، الذي يعد من الركائز الأساسية لدولة القانون. إذ يستوجب هذا المبدأ وضوح القواعد القانونية، واستقرارها، وقابليتها للتوقع، خصوصا

[1] - المادة رقم 3 و 4 من القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 6805، بتاريخ 19 غشت 2019.

عندما يتعلق الأمر بالحقوق الأساسية، وفي مقدمتها الحق في التعليم، مما يبرز الحاجة إلى تطوير إطار تشريعي أكثر شمولية وتكاملا يؤطر التعليم الرقمي ويضمن نجاعته وجودته.

2. هشاشة المتعلم في المنظومة الرقمية

يبرز المتعلم باعتباره الطرف الأضعف في العلاقة التعليمية الرقمية. فالطالب غالبا لا يملك حرية اختيار نمط التعليم، كما قد يفتقر إلى الوسائل التقنية الضرورية للولوج إلى المنصات الرقمية. ويضاف إلى ذلك محدودية الوعي القانوني للمتعلمين، مما يضعهم في موقف هش أمام أي قرار إداري أو تعليمي قد يمس حقوقهم، مثل الانقطاع عن الدراسة بسبب مشاكل تقنية أو تأخر المؤسسة في توفير المحتوى الرقمي.

هذه الوضعية تجعل العلاقة التعليمية غير متوازنة، حيث تختل موازين الالتزامات بين المؤسسة والمتعلم، ويصبح المتعلم معرضا لخطر فقدان حقه في التعليم، وهو ما يستدعي من المشرع وضع ضمانات واضحة تحمي الطرف الأضعف في هذه المعادلة.

3. إشكالية المسؤولية القانونية

تشكل الرقمنة التعليمية تحديا قانونيا فيما يخص المسؤولية عن الانقطاع أو الفشل الدراسي الناتج عن نقص الوسائل التقنية أو ضعف الولوج إلى المنصات التعليمية. فهل يعد ذلك إخلالا بالتزام الدولة أو المؤسسة التعليمية بضمان الحق في التعليم؟ أم أن المسؤولية توزع ضمنيا بين الأسرة والمتعلم؟

غياب نصوص قانونية واضحة يكرس حالة من اللايقين القانوني، ويضع المؤسسات في موقف صعب أمام المحاكم، حيث قد يتعذر تحديد المسؤولية القانونية بدقة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض التجارب الدولية، مثل فرنسا وكندا[1]، قد وضعت أطرا قانونية واضحة للتعليم الرقمي تحدد مسؤولية الدولة والمؤسسات، بما يشمل ضمان الوصول العادل للتعليم الرقمي، وحماية المتعلمين من الانقطاع الدراسي.

4. حماية المعطيات الشخصية للمتعلمين

يشكل التعليم الرقمي تحديا إضافيا على صعيد حماية البيانات الشخصية. فالمتعلمون يطلب منهم تقديم معلومات حساسة تشمل بيانات شخصية، سجلات دراسية، وحتى ملفات وسائطية. وفي غياب وعي قانوني كاف، قد يتعرض المتعلم لانتهاك خصوصيته، خصوصا إذا لم تتوفر لدى المؤسسات التعليمية آليات واضحة لحماية البيانات.

---

[1] .للتعمق أكثر: أُنظر: قاسم النعايمي وأحمد الهامل، جاهزية المغرب لتبني التعليم عن بعد، مقال منشور بالمجلة المغربية للتقييم والبحث التربوي، العدد السادس. دجنبر 2021، ص82 وما بعدها.

ينص القانون المغربي رقم 09.08 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية[1] على معايير صارمة لمعالجة البيانات، إلا أن تطبيقه في سياق التعليم الرقمي ما زال محدودا، ويتطلب تطوير بروتوكولات واضحة تضمن التزام المؤسسات التعليمية بالقانون. من جهة أخرى، يطرح التعليم الرقمي تساؤلات حول مدى مسؤولية المنصات التعليمية الرقمية، خاصة إذا كانت هذه المنصات تابعة لمؤسسات خاصة أو لشركات أجنبية خارج المغرب.

5. الملكية الفكرية للمحتوى التعليمي الرقمي

يعد المحتوى التعليمي الرقمي، بما في ذلك الدروس المصورة والعروض الرقمية والتسجيلات الصوتية والفيديوية، مصنفا محميا بمقتضى قانون حقوق المؤلف المغربي. ويثير هذا المحتوى أسئلة قانونية حول حدود استغلاله وإعادة نشره أو بيعه. فقد تتعرض المؤسسات أو الأساتذة لانتهاك حقوقهم إذا تم نسخ المواد الرقمية بدون إذن، أو إذا استخدمت المنصات هذه المواد لأغراض تجارية غير مصرح بها.

ولتفادي هذا الخلل، ينبغي وضع قواعد واضحة تحدد حقوق الاستغلال والنشر، مع توضيح العلاقة بين الأساتذة، المؤسسات، والمتعلمين. كما يمكن الإستفادة من تجارب دولية، مثل التشريع الأوروبي للملكية الفكرية، الذي يحمي المصنفات الرقمية التعليمية ويحدد بدقة حقوق المؤلفين وقيود استخدام المواد التعليمية الرقمية.

6. مقارنة تجريبية ودروس مستفادة

من المفيد دراسة تجارب بعض الدول لتقديم حلول قابلة للتطبيق في المغرب. ففي فرنسا، ينص القانون على وضع إطار تنظيمي واضح للتعليم الرقمي، يشمل شروط اعتماد المنصات التعليمية، وحماية البيانات، وتحديد المسؤولية تجاه المتعلمين، مما يعزز الأمن القانوني ويحد من الفجوات الرقمية.

وفي كندا[2]، تركز السياسات التعليمية الرقمية على:

- ضمان الوصول العادل للتعليم الرقمي لجميع الطلاب، بما في ذلك المناطق النائية.
- حماية المتعلمين من الانقطاع الدراسي بسبب نقص الموارد التقنية.
- حماية صارمة للملكية الفكرية للمواد التعليمية الرقمية، مع وضوح حقوق الاستغلال والنشر.

---

1. القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.09.15 بتاريخ 22 من صفر 1430 (18 فبراير 2009)، المنشور في الجريدة الرسمية عدد 5711 بتاريخ 27 صفر 1430 (23 فبراير 2009).
2. أسماء البقالي العيساوي، التعلم في زمن الرقمنة: الإنجازات والتحديات والتطلعات في التجربة المغربية، مرجع سابق، ص:

هذه التجارب يمكن أن تلهم المشرع المغربي لتطوير تشريع خاص يعالج الإشكالات القانونية ويضمن الإنصاف في التعليم الرقمي.

خاتمة:

يتضح من خلال هذا التحليل أن التعليم عن بُعد بالمغرب يطرح تحديات قانونية عميقة ومتعددة الأبعاد، أبرزها: غياب إطار تشريعي خاص وواضح، ضعف حماية المتعلمين وهشاشة موقعهم في المنظومة الرقمية، اختلال مبدأ الأمن القانوني، وغياب وضوح المسؤولية.

كما أن استمرار الإعتماد على مذكرات تنظيمية وقرارات إدارية ظرفية لتسيير التعليم الرقمي يعمّق حالة اللايقين القانوني، ويجعل المتعلم في موقف هش، حيث يواجه صعوبات في المطالبة بحقوقه، وفي الطعن في القرارات التي قد تمس مستقبله التعليمي. كما أن عدم وضوح المسؤوليات القانونية يعرض المؤسسات التعليمية لمخاطر قانونية، ويضع الدولة أمام تحديات في الوفاء بالتزاماتها الدستورية بضمان الحق في التعليم.

إضافة إلى ذلك، تشكل حماية المعطيات الشخصية والملكية الفكرية للمحتوى الرقمي تحديا أساسيا، فالبيانات الحساسة للمتعلمين والمحتوى التعليمي المحمي بموجب قانون حقوق المؤلف بحاجة إلى تنظيم صارم وواضح، يضمن تحقيق التوازن بين حقوق جميع الأطراف: الدولة، المؤسسات التعليمية، الأساتذة، والمتعلمين.

وعليه، فإن الرهان الحقيقي لا يكمن في مجرد تعميم التعليم الرقمي، بل في تأطيره قانونيا ودستوريا، بحيث يشمل: تحديد الشروط القانونية لاعتماده، وضع معايير واضحة للمسؤولية بين الدولة والمؤسسات والأسرة، حماية المعطيات الشخصية، تنظيم حقوق الملكية الفكرية، وضمان تكافؤ الفرص في الوصول إلى التعليم الرقمي.

وبالتالي، فإن تحقيق هذه الأهداف يضمن ألا يتحول التعليم الرقمي إلى أداة لإعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية والمجالية، بل إلى وسيلة فعالة لتعزيز الإنصاف، والجودة، والمساواة في التعليم. فالتعليم الرقمي، إذا ما أحكم تنظيمه، يمكن أن يصبح رافعة حقيقية للتنمية المعرفية والاجتماعية، ورافعة لتعزيز دولة القانون التي تحمي حقوق جميع المتعلمين بشكل متساو ومستدام.

لائحة المراجع المعتمدة:

أولا: مراجع باللغة العربية

.محمد محمود الحيلة، تكنولوجيا التعليم بين النظرية والتطبيق، الأردن.عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الرابعة، 2006.

.مندور عبد السلام فتح الله، وسائل وتقنيات التعليم: مفاهيم وتطبيقات، السعودية.الرياض، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، 2010.

.علي، هيام عبد الرحيم أحمد، التعليم الإلكتروني كآلية لتطوير منظومة التعليم الجامعي: دراسة تحليلية. ورقة مقدّمة في المؤتمر القومي السنوي الثامن عشر: تطوير منظومة الأداء في الجامعات العربية في ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة، جامعة عين شمس – مركز تطوير التعليم الجامعي وجامعة الدول العربية، القاهرة، سنة 2014.

. محمد مصطفى عبد السميع، الخطة العربية للتعليم عن بعد، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الخطة العربية للتعليم عن بعد، تونس، 2016.

. سعيد الشرقاوي، التعليم عن بعد في التجربة المغربية في ظل اللامساواة الرقمية، مقال منشور بمجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية، العدد السادس، أبريل 2020، المركو الديموقراطي العربي، ألمانيا.برلين.

.قاسم النعايمي وأحمد الهامل، جاهزية المغرب لتبني التعليم عن بعد، مقال منشور بالمجلة المغربية للتقييم والبحث التربوي، العدد السادس.دجنبر 2021.

.أسماء البقالي العيساوي، التعلم في زمن الرقمنة: الإنجازات والتحديات والتطلعات في التجربة المغربية، مقال منشور بمجلة المعرفة، العدد الرابع عشر، مارس 2024.

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية:

- BORJE Holmberg ; THEORY AND PRACTICE OF DISTANCE EDUCATION, Second Edition, London, Routlege, 2005.